الأمم المتحدة

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/AWGLCA/2008/11
11 August 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية

الدورة الثالثة

أكرا، ٢١-٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨

البند ٣ (أ-هـ) من جدول الأعمال المؤقت

التمكين من التنفيذ الكامل والفعال والمستدام للاتفاقية عن طريق العمل التعاوني الطويل الأجل من الآن وحتى عام ٢٠١٢ وما بعده، بتناول جملة أمور منها ما يلي:

رؤية مشتركة للعمل التعاوني الطويل الأجل

العمل الوطني/الدولي المعزَّز بشأن التخفيف من آثار تغيُّر المناخ

العمل المعزَّز بشأن التكيف

العمل المعزَّز بشأن تطوير التكنولوجيات ونقلها لدعم العمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه

العمل المعزَّز بشأن توفير الموارد المالية والاستثمار لدعم العمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والتعاون التكنولوجي

موجز للآراء التي أُعرب عنها خلال الدورة الأولى للفريق العامل المخصص المعني بالعمَل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية

مذكرة مقدمة من الرئيس*

موجز

عُقدت الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية (الفريق العامل المخصص) في بون، ألمانيا، في الفترة من ٢ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وفي تلك الدورة، نظرت الأطراف في جميع عناصر المقرر ١/م أ-١٣ (خطة عمل بالي): رؤية مشتركة للعمل التعاوني الطويل الأجل؛ وإجراءات وطنية/دولية معزَّزة بشأن التخفيف؛ وإجراءات محسَّنة بشأن التكيف؛ وتعزيز إجراءات بشأن تطوير التكنولوجيا ونقلها لدعم العمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛ والعمل المعزز بشأن توفير الموارد المالية والاستثمار لدعم العمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والتعاون التكنولوجي. ودعا الفريق الرئيس إلى إعداد موجز للآراء التي أُعرب عنها في تلك الدورة.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة لضيق الوقت المطلوب لإنجازها في صيغتها النهائية.

المحتويات

		الفقـــــرات	*الصفحة*
أولاً -	مقـــدمة	١-٤	٣
	ألف- الولاية	١-٢	٣
	باء - نطاق المذكـــرة	٣-٤	٣
ثانياً -	الموجز الذي أعده الرئيس	٥ -٦٤	٣
	ألف- رؤية مشتركة للعمل التعاوني الطويل الأجل	٥ -١٢	٣
	باء - العمل الوطني/ الدولي المعزَّز بشأن التخفيف من آثار تغيُّر المناخ	١٣-٢٦	٥
	جيم- العمل المعزز بشأن التخفيف	٢٧-٤٤	٧
	دال - العمل المعزز بشأن تطوير التكنولوجيات ونقلها لدعم العمل المتعلق للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معـــه	٤٥-٥٣	١١
	هاء - العمل المعزز بشأن توفير الموارد المالية والاستثمار لدعم العمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والتعاون التكنولوجي ...	٥٤-٦٣	١٥
	واو - الخطوات التالية	٦٤	١٧

أولاً – مقدمة

ألف – الولاية

١- عُقدت الدورة الأولى للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية في بون، ألمانيا، في الفترة من ٢ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وفي تلك الدورة، تبادلت الأطراف الآراء، التماساً للتقدم في جميع العناصر التي أسندها المقرر ١/م أ-١٣ (خطة عمل بالي)[١] إلى الفريق العامل المخصص.

٢- ودعا الفريق في جلسته الأولى الرئيس إلى إعداد موجز للآراء التي أُعرب عنها في كل جلسة. وطلب أيضاً من الرئيس أن يُدرج في ذلك الموجز الآراء التي أُعرِب عنها في حلقات العمل المعقودة كجزء من برنامج عمله[٢].

باء – نطاق المذكرة

٣- غطت الدورة الثانية للفريق العناصر الخمسة الواردة في الفقرة ١ من خطة عمل بالي[٣]. ويستند الموجز إلى تبادل الآراء في الدورة الأولى[٤] ويركز على التقدم المحرز في بحث خطة عمل بالي. ويسلط الأضواء، قدر المستطاع، على الآراء والمقترحات التي قدمها الأطراف، بعد تحديدها بالعنوان الذي أشار إليه الأطراف أثناء الدورة. ولتسهيل عملية التحديد هذه بالقدر المستطاع، أُضيفت إشارة إلى الطرف المقترح.

٤- وكما حدث في موجز الدورة الأولى، نظمت هذه الوثيقة على شكل خمسة أقسام لتعبر عن تبادل الآراء بالنسبة لكل عنصر من عناصر خطة عمل بالي. كما يعبّر نظر الأطراف وهذا الموجز عن الترابط فيما بين هذه العناصر.

ثانياً – الموجز الذي أعده الرئيس

ألف – رؤية مشتركة للعمل التعاوني الطويل الأجل

٥- نظرت الأطراف في الرؤية المشتركة للعمل التعاوني الطويل الأجل، مع الرجوع إلى التبادل الموضوعي للآراء بشأن هذا العنصر في الدورة الأولى للفريق[٥]. وأعربت الأطراف عن آرائها فيما يتعلق **بنطاق وطبيعة الرؤية المشتركة**، مع التأكيد على أنها تشمل جميع عناصر خطة عمل بالي. ووجه اهتمام خاص إلى **الجانب التعاوني** للرؤية المشتركة وضرورة النظر في طرق ووسائل لتعزيز التعاون من أجل تحقيق هدف الاتفاقية.

---

(١) الوثيقة FCCC/AWGLCA/2008/8.

(٢) الوثيقة FCCC/AWGLCA/2008/3 ، الفقرة ٢٦.

(٣) نظرت الأطراف أيضاً في برنامج عمل لعام ٢٠٠٩ (الوثيقة FCCC/AWGLCA/2008/8، الفقرات ٣٤-٣٨).

(٤) الوثيقة FCCC/AWGLCA/2008/6.

(٥) الوثيقة FCCC/AWGLCA/2008/6، الفقرات ٤-١١.

٦- وقال بعض الأطراف إنه ينبغي للرؤية المشتركة للعمل التعاوني الطويل الأجل أن توازن بين عناصر خطة عمل بالي وأن تقدم التوجيه لتنفيذها، في حين رأت أطراف أخرى أن الرؤية المشتركة يجب أن تكون نتيجة لمجموعة الإجراءات التي اتخذت في إطار خطة عمل بالي.

٧- وأشارت الأطراف إلى أن الرؤية المشتركة ينبغي أن يتجاوز هدفها تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الجو لتشمل الهدف الشامل للاتفاقية ومبادئها، من أجل تحقيق **تنمية مستدامة يمكنها الصمود أمام المناخ**. وأشار الأعضاء أيضاً إلى أنه يتعين ترجمة هذا العنصر إلى أعمال ملموسة لوضع العالم على بداية الطريق نحو اقتصاد قليل الانبعاث الكربوني. وأُعرب عن آراء بأن الطريق المختار سوف يقرر الاحتياجات في مجال التخفيف والتكيف، ويوجه قرارات الاستثمار ويحفز الابتكار، ويشجع تطوير تكنولوجيا جديدة، ويعجل بتوزيع ونشر التكنولوجيات القائمة.

٨- وأشارت الأطراف إلى المادتين ٢ و٣ من الاتفاقية واعتبرت **المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة** كأساس هام لرؤية مشتركة. وفي هذا الصدد، أكد بعض الأطراف على المسؤوليات التاريخية للبلدان المتقدمة عن التسبب في تغير المناخ في حين دعت أطراف أخرى إلى الاعتراف بالتطبيق المتطور لهذا المبدأ على ضوء الدرجة التي يتغير بها العالم.

٩- وكجزء من الرؤية المشتركة للعمل التعاوني الطويل الأجل، تناولت الأطراف مسألة **الهدف الطويل الأجل**، مشيرة إلى أنه يمكن أن يساعد على تركيز العمل خاصة في مجال التخفيف. وكان من رأي بعض الأطراف أنه ينبغي تخفيض الانبعاثات بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠، وأنه ينبغي تعزيز هذا الهدف بأهداف ملزمة متوسطة الأجل لجميع البلدان المتقدمة، في حدود من ٢٥ إلى ٤٠ في المائة على الأقل دون مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠. واقترحت أطراف أخرى أرقاماً مماثلة، استناداً إلى الزيادة التي بلغت درجتين مئويتين في متوسط درجة الحرارة فوق مستويات ما قبل التصنيع. وأكدت أطراف أخرى أنه لمناقشة الأهداف العددية، يلزم أولاً مناقشة عملية وشروط تحقيق هذه الأهداف. وفي هذا النقاش، رأى بعض الأطراف أن وضع هدف محتمل طويل الأجل يُعد هدفاً طموحاً، بينما أرادت أطراف أخرى أن يكون إلزامياً وأساساً لتقاسم الأعباء.

١٠- وقال بعض الأطراف إن الآثار المحتملة للأرقام المختلفة بالنسبة للهدف الطويل الأجل على المجتمعات الأكثر تعرضاً، وعلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بصورة خاصة، وأقل البلدان نمواً وأفريقيا، ينبغي اعتبارها كمعيار لفعالية الهدف الطويل الأجل وملاءمته. وفي هذا السياق، أكد بعض الأطراف أن الأنشطة المتعلقة بالتخفيف يجب أن تُحرص على أن تكون الزيادات في درجة الحرارة على المدى الطويل أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل التصنيع، وأنه تحقيقاً لهذه الغاية، سوف يلزم تثبيت تركيزات غازات الدفيئة دون ٤٥٠ جزءاً من المليون من مكافئ ثاني أكسيد الكربون قدر المستطاع.

١١- وفي هذا الصدد، أشار كثير من الأطراف إن ضرورة **وضع رؤية مشتركة على أساس معلومات علمية مؤكدة**، كتلك التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وفضلاً عن هذا، أشارت الأطراف إلى أن مثل هذا الهدف الطويل الأجل ينبغي أن يسمح بإجراء استعراض مرحلي كلما ظهرت معلومات علمية جديدة.

١٢- وأشار الأطراف أيضاً إلى أن الهدف الطويل الأجل ينبغي أن يكون واقعياً وقابلاً للتطبيق، بينما يراعي الانتشار الواسع النطاق للتكنولوجيات الجديدة التي ستكون مطلوبة لتحقيق هذا الهدف.

باء – العمل الوطني/الدولي المعزَّز بشأن التخفيف من آثار تغيُّر المناخ

١٣- وتناولت الأطراف العنصر الخاص بالعمل الوطني/الدولي المعزَّز بشأن التخفيف من آثار تغيُّر المناخ، مؤكدة على **العلاقة بين جهود التخفيف واحتياجات التكيف** ومشيرة إلى أن مستوى الطموح الذي يُتفق عليه في موضوع التخفيف سوف يقرر الاحتياجات بشأن التكيف.

١٤- وسلط بعض الأطراف الضوء على العلاقة بين الفقرتين الفرعيتين ١(ب)'١' و١(ب)'٢' من خطة عمل بالي وقالت إن التوازن بين هذين العنصرين سوف يكون مفتاح الوصول إلى نتيجة متفق عليها واعتماد مقرر في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف. ورأى بعض الأطراف أن المسائل التي تتناولها هاتين الفقرتين منفصلة تماماً، على نحو ما وردت في خطة عمل بالي.

١٥- واستكمالاً للآراء التي أُعرب عنها في الدورة الأولى للفريق[٦]، نظرت الأطراف في **طبيعة المساهمات** المتوقعة بالنسبة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية إلى حد سواء، وأعلنت أنه على الرغم من أن طبيعة ونطاق الالتزامات و/أو الأعمال قد تختلف، فإنه يلزم أن تقوم جميع الأطراف بدور في تعزيز العمل بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ، وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة والقدرات الخاصة بذلك. وفي حين شدد الكثير من الأعضاء على الحاجة إلى جهد عالمي، كان من رأيها أن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى اعتبار خاص.

١٦- وفيما يتعلق **بالتزامات أو إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً من جانب البلدان المتقدمة**، نظرت الأطراف في طائفة من الخيارات، من بينها إمكانية إدراج طائفة عريضة من النهج في الإجراءات أو الالتزامات الملزمة لطرف ما، والأهداف على نطاق الاقتصاد، والتزامات التخفيض الكمي للانبعاثات استناداً إلى أهداف وطنية. وحبذ بعض الأطراف عملاً طموحاً للتخفيف يتسم بالفعالية من الناحية البيئية والاستدامة من الناحية الاقتصادية، وأعلنت أن النتيجة على التخفيف ينبغي أن تكون بسيطة وفعالة وجذابة لجميع الأطراف.

١٧- وأشارت الأطراف إلى أن أعمال التخفيف الملائمة وطنياً من جانب البلدان النامية ينبغي النظر إليها في سياق التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي، والتخفيف من وطأة الفقر، وأنه يلزم تقديم الدعم للتكنولوجيا والتمويل لبناء القدرات لتمكين الأطراف من تعزيز أعمالها، بما في ذلك عن طريق أعمال في قطاعات محددة، ولا سيما الطاقة المتجددة والكفاءة في استعمال الطاقة.

١٨- وتم أيضاً تحديد قطاع استخدام الأراضي والتغير في استخدام الأراضي والغابات على أنه قطاع مهم، وأعربت الأطراف عن اهتمامها بمواصلة النقاش عن دور القطاع في المساهمة الفعالة في التخفيف. وأشير إلى أن أعمال التخفيف في بعض البلدان النامية يحتمل أن تركز على هذا القطاع. واتفقت الأطراف على أنه من الضروري إحراز تقدم في المناقشة بشأن نُهج السياسات والمبادرات الإيجابية لكي تخفض البلدان النامية من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، وكذلك دور الحفظ، والحفاظ على مخزونات الكربون في الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيزها في البلدان النامية، على نحو ما اتفق عليه في خطة عمل بالي.

---

(٦) الوثيقة FCCC/AWGLCA/2008/6، الفقرات ١٢-٢٧.

١٩- وشدد بعض الأطراف على أن جهود التخفيف من أثار تغير المناخ سوف تتطلب دعم جهود التنمية المستدامة، ولا سيما التنمية الاقتصادية في البلدان المتقدمة والنامية. وأشاروا إلى أنه سوف يلزم مراعاة النتائج الاقتصادية والاجتماعية لتدابير الاستجابة بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية.

٢٠- وبعد الإشارة إلى في طبيعة المساهمات التي ورد ذكرها في خطة عمل بالي بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية، تناولت الأطراف أيضاً الاختلافات في متطلبات **الالتزامات و/أو الأعمال القابلة للقياس، والتي يمكن الإبلاغ عنها، والتي يمكن التحقق منها**. وكان من رأي بعض الأطراف أن ما يجب قياسه والإبلاغ عنه والتحقق منه من جانب الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (أطراف المرفق الأول) هو مدى امتثال حدود وتخفيضات الانبعاث للأهداف الكمية. وفي حالة الفقرة ١(ب)'٢' من خطة عمل بالي، رأت الأطراف أن الأعمال القابلة للقياس والتي يمكن الإبلاغ عنها والتي يمكن التحقق منها تنطبق على أعمال التخفيف وكذلك على وسائل التمكين والدعم لتنفيذ هذه الأعمال.

٢١- وكان من رأي بعض الأطراف أن الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية سوف تنفذ متطلبات القياس والإبلاغ والتحقق وفقاً لأعمال محددة وطنياً، بما في ذلك تحديد مستوى تنفيذ الأعمال، محسوبة بكميات مادية يمكن التحقق منها بسهولة. ويمكن الإبلاغ أيضاً عن أثر مثل هذه الأعمال على التنمية المستدامة. وكان من رأي البعض الآخر أن الأعمال التي تقوم البلدان النامية، ولكن لا تدعمها مصادر تمويل خارجية، يمكن قياسها والإبلاغ عنها وفقاً لمعايير وطنية، ولن يتم التحقق منها عن طريق أي عملية أو كيان دولي.

٢٢- وكان من رأي الأطراف أيضاً أن الخبرة المكتسبة في إطار الاتفاقية عن الالتزامات وعن قوائم الحصر الوطنية سوف تكون مفيدة عند بحث شروط القياس والإبلاغ والتحقق بالنسبة للتخفيف. وقد أشير إلى ضرورة تحسين المنهجيات، خاصةً وفقاً لمنهجيات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وكان هناك تأكيد على أهمية تقديم الأطراف قوائم حصر منتظمة وحديثة عن الانبعاثات وتوقعات خط الأساس.

٢٣- وتناولت الأطراف أيضاً مسألة **قابلية الجهود للمقارنة** وأشارت إلى الآراء التي أعرب عنها في الدورة الأولى للفريق[٧]. وكان من رأي بعض الأطراف أنه ينبغي للمناقشة أن تنظر في إمكانية المقارنة بين فترات الالتزامات أيضاً. واقترح بعض الأطراف أيضاً أن قابلية الجهود للمقارنة ينبغي أن تتم على أساس معيار تستخدمه جميع الأطراف في قياس التقدم؛ وأن مثل هذا المعيار ينبغي أن يقوم على سنة أساس مشتركة وعلى مقياس مشترك لقياس تخفيضات الانبعاثات؛ وأن الانبعاثات ينبغي أن تستند إلى أهداف وطنية.

٢٤- وفيما يتعلق **بالنهج القطاعية التعاونية والأعمال الخاصة بالقطاعات**، أشار الأطراف إلى الآراء التي أعرب عنها في الدورة الأولى للفريق[٨]. وكان من رأي الأطراف أن النهج القطاعية ينبغي ألا تحل محل الخدمات الوطنية، ولكن يمكن أن تكون مكملة لها وأن تتيح فرصاً للقيام بأعمال هادفة في مجالات معينة، وقيام شركات بين الحكومات وقطاع الأعمال، والنقل السريع للتكنولوجيا. ورأى بعض الأطراف أيضاً أن النهج القطاعية توفر أساساً لمقارنة

---

(٧) الوثيقة FCCC/AWGLCA/2008/6، الفقرات ٨ و١٩ و٢٠.

(٨) الوثيقة FCCC/AWGLCA/2008/6، الفقرات٢٤-٢٦.

الأعمال، وسوف تدعم عملية القياس والإبلاغ والتحقق عن طريق استخدام البيانات ذات الصلة قوائم حصر وطنية. وشدد بعض الأطراف على أن النظر في الفقرة (١)(ب)'٤' ينبغي ألا يشكل أساساً للمقترحات المتعلقة بالتزامات التخفيف القطاعية، أو بالمعايير الدولية للتكنولوجيا، أو أي مقترح آخر غير ذي صلة بتغير المناخ، وبخاصة عن المسائل المتعلقة بالقدرة التنافسية.

٢٥- وكان بعض القطاعات المذكورة في سياق النهج القطاعية التعاونية والأعمال الخاصة بالقطاعات هي محطات القوى التي تعمل بالفحم وصناعة الصلب والاسمنت، والنقل البري، وكفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، والانبعاثات غير الكربونية من الحيوانات الزراعية والزراعة، والطيران الدولي والنقل البحري، وانخفاض انبعاثات من إزالة الغابات وتدهورها.

٢٦- ورأى كثير من الأطراف أيضاً أن أعمال التخفيف يمكن تشجيعها وجعلها فعالة من حيث التكلفة عن طريق استخدام آليات قائمة على السوق، ضمن أمور أخرى. ولهذا الغرض، اقترح بعض الأطراف توسيع وتعميق سوق الكربون، بما في ذلك بحث آليات سوقية جديدة، بما في ذلك عن طريق في آليات سوقية جديدة تتجاوز النهج التعويضية.

جيم - العمل المعزز بشأن التخفيف

٢٧- تيسر النظر في العمل المعزز بشأن التكيف نتيجة لحلقة عمل عن "تعزيز التكيف من خلال التمويل والتكنولوجيا، بما في ذلك برامج عمل وطنية للتكيف"[٩]، حيث وفرت العروض التي قدمها رئيسا الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، معلومات أساسية عن العمل المتعلق الجاري في سياق هاتين الهيئتين. وأشار رئيسا الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة للمشورة العلمية والتكنولوجية على وجه التحديد إلى العمل المتعلق بالمقرر ١/م أ-١٠؛ وأدوات تمويل التكيف وعملية استعراضها؛ وبرامج العمل الوطنية للتكيف؛ وبرنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ وقابلية التأثر به والتكيف معه.

٢٨- وساعدت العروض التي قدمتها الأطراف في حلقة العمل على توضيح وتعميق فهم عنصر التكيف في خطة عمل بالي والعلاقة بين العمل المعزز بشأن التكيف وعناصر الدعم التكنولوجي والمالي، وبذلك أسهمت في تركيز عمل الفريق. وقدمت عدة مقترحات لتسهيل تنفيذ إجراءات التكيف، بما في ذلك في مجالات الدعم المالي والتكنولوجي للتكيف وإطاره المؤسسي. ولخص رئيس حلقة العمل العروض التي قدمتها الأطراف وتبادل الآراء والمناقشات في حلقة العمل[١٠].

٢٩- والتقى النقاش حول فكرة **إطار لدعم وتسهيل وتنفيذ أعمال التكيف**، وشمل أربع مجالات تركيز محتملة:

(أ) التخطيط الوطني للتكيف؛

---

(٩) <http://unfccc.int/meetings/ad_hoc_working_groups/lca/items/4416.php>.

(١٠) <http://unfccc.int/resource/docs/2008/awglca2/eng/crp01.pdf>.

(ب) تبسيط وزيادة الدعم المالي والتكنولوجي؛

(ج) تعزيز تقاسم المعارف؛

(د) الأطر المؤسسية للتكيف.

٣٠- وأكد كثير من الأطراف على أهمية اتباع نهج مدروس تجاه **التخطيط الوطني للتكيف**. ويمكن أن تقدم الخبرة المكتسبة من خطط العمل الوطنية للتكيف، كما نوقش بالفعل في الدورة الأولى للفريق[(١١)]، رؤية ثاقبة. واعتبر التخطيط الوطني أداة لزيادة الوعي السياسي الوطني وتعبئة القدرات والموارد الوطنية من أجل أعمال التكيف، وأيضاً - في حالة البلدان النامية - كوسيلة لتركيز الدعم المالي والتكنولوجي الخارجي.

٣١- واعتبرت النهج المدروسة لوضع خطط وطنية للتكيف عنصراً أساسياً في الوقوف على أهداف أعمال التكيف وتحديد أولوياتها، ويجب أن تفضي إلى إصدار تقديرات للاحتياجات من الموارد التي ستدخل في عملية الميزنة وتسهل تقديم الدعم المالي والتكنولوجي.

٣٢- واقترح أن يخضع كل من تنفيذ الخطط الوطنية وتقديم الدعم لها للقياس والإبلاغ والتحقق من أجل بلوغ الحد الأقصى للشفافية والفعالية في استخدام الموارد.

٣٣- وكان هناك تأكيد على التأثيرات الإضافية لتغير المناخ بالنسبة للقيود الحالية التي تتعرض لها جهود التنمية. وتم التأكيد أيضاً على إدماج التكيف في التخطيط الإنمائي كحافز مهم لإجراء التكيف. وعلى هذا الأساس، أعرب بعض الأطراف عن الحاجة إلى موارد جديدة لدعم إدماج التكيف في عملية التخطيط الإنمائي للتصدي للعبء الإضافي الذي يسببه تغير المناخ.

٣٤- ورأى بعض الأطراف أن استراتيجيات إدارة المخاطر والحد منها، بما في ذلك آليات تقاسم المخاطر ونقلها، مثل التأمين، تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط. وعلى وجه التحديد، يعتبر العامل الوقائي أكثر فعالية وكفاءة من العمل التفاعلي.

٣٥- وأكد بعض الأطراف على أن فعالية عملية التخطيط سوف تتعزز من خلال البيئات التمكينية، بما في ذلك زيادة الموارد والقدرات الحالية، وإيجاد بيئات رقابية ملائمة دعماً للتنمية المستدامة، وإشراك جميع أصحاب الشأن في جهود التكيف، ووضع سياسات تفضي إلى التنوع الاقتصادي، وإجراءات أخرى تسهم في دعم التحمل الاقتصادي.

٣٦- وفيما يتعلق **بالدعم المالي الخارجي للأعمال الوطنية للتكيف**، كانت صعوبة الوصول إلى مجموعة مصادر التمويل موضوعاً مشتركاً أثارته الأطراف من البلدان النامية، وأعربت الأطراف عن قلقها لتجزئة التمويل المتاح في إطار عملية الاتفاقية وخارجها والشروط المفروضة على الوصول إليها. وكان هناك تأكيد على ضرورة فهم ومعالجة هذه القيود عن طريق تبسيط آليات التمويل.

---

(١١) الوثيقة FCCC/AWGLCA/2008/6، الفقرة ٣٢.

٣٧- وأعربت أطراف كثيرة عن تفضيلها لآلية تمويل من أجل التكيف تتم إدارتها في إطار الاتفاقية، وأكدت على الحاجة إلى تمويل ملائم وكافٍ ويمكن التنبؤ به.

٣٨- ورأى بعض الأطراف أيضاً أن إدماج اعتبارات التكيف في برامج الدعم الثنائية والمتعددة الأطراف يُعد أمراً هاماً.

٣٩- واقترح بعض الأطراف ضرورة تقديم موارد تكنولوجية، من بينها نظم الإنذار المبكر، لضمان تغطية المجموعة الواسعة من الخيارات المتاحة، التي تبدأ من استراتيجيات المواجهة المحلية وتطوير التكنولوجيا المحلية إلى التكنولوجيات الجديدة والخارجية.

٤٠- وأكد كثير من الأطراف على أهمية **تعزيز تقاسم المعارف** وأفضل الممارسات دعماً للتعاون بشأن التكيف. وأشارت الأطراف إلى ضرورة تقاسم المعلومات بشأن العمل الجاري في مجال التكيف مع آثار تغير المناخ في إطار عمليات ومنتديات أخرى، لضمان الترابط وتجنب الازدواجية. وبالإضافة إلى ذلك، رئي أن الآليات التي تساعد على تقاسم المعارف داخل الأقاليم وفيما بينها بحاجة إلى تعزيز. وتقدم كثير من المبادرات الإقليمية أمثلة عن أفضل الممارسات التي يمكن تكرارها، ودعمها، والتوسع فيها.

٤١- وأكدت الأطراف أيضاً على الحاجة إلى تحسين جودة وتوافق المعلومات العلمية حتى يتسنى إجراء تقديرات دقيقة لتدابير التكيف المطلوبة للاستجابة لاحتياجات البلدان المعرضة. وتشمل هذه الاحتياجات مخرجات للسيناريو ونموذج يتعلق بتخطيط وتنفيذ التكيف، وأدوات لتقدير الاحتياجات، وزيادة موارد الأرصاد الجوية والهيدرولوجية، وتعزيز التقديرات العلمية.

٤٢- وأشارت الأطراف إلى أنه ينبغي إنشاء **أطر مؤسسية** على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية للمساعدة على إيجاد ظروف تمكينية لأعمال التكيف.

٤٣- واقترح بعض الأطراف تعزيز الدور التحفيزي للاتفاقية لتشجيع أعمال تكيف من جانب الكيانات الأخرى. وكان هناك اقتراح آخر بإنشاء آلية لتنسيق التكيف على نطاق منظومة الأمم المتحدة تربط العمل الخاص بالتكيف بالمنظمات غير الحكومية وأصحاب الشأن الآخرين ذوي الصلة.

٤٤- وتشمل المقترحات المحددة التي قدمتها الأطراف:

(أ) فيما يتعلق بالتخطيط الوطني للتكيف:

عملية رسمية لإعداد خطط *وطنية للتكيف لجميع البلدان*[١٢]؛

(ب) وفيما يتعلق بتبسيط الدعم المالي والتكنولوجي والتوسع فيه:

---

(١٢) قدمت بنغلاديش وغامبيا مقترحات أولية لحلقة العمل.
http://unfccc.int/files/adaptation/application/pdf/bangladesh_awgcla2_adaptation_workshop.pdf.
and.<http://unfccc.int/files/adaptation/application/pdf/gambia_awgcla2_adaptation_workshop.pdf>

'١' *صندوق للتكيف خاص بالاتفاقية* يستكمل صندوق التكيف في إطار بروتوكول كيوتو، يمكن أن تصل إليه البلدان النامية المعرضة بشكل خاص ويمكن أن تساهم فيه البلدان وفقاً لمستويات انبعاثات غازات الدفيئة لديها[١٣]؛

'٢' *صندوق عالمي لتغير البيئة* يضم أموالاً للتكيف والتكنولوجيا والتخفيف[١٤]؛

'٣' *توسيع نصيب العائدات* لتجديد موارد صندوق التكيف من أجل التنفيذ المشترك وتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات[١٥]؛

'٤' *تعويض مالي* لضحايا المناخ واللاجئين[١٦]؛

'٥' *آلية دولية للتأمين* لدعم البلدان التي تعرضت لخسائر وأضرار بسبب ظواهر شديدة[١٧]، بما في ذلك استخدام التأمين المصغر[١٨]؛

'٦' آلية مبتكرة لتشجيع *التعاون في مجال البحث، وتطوير تكنولوجيات التكيف الملائمة ونقلها*[١٩].

(ج) وفيما يتعلق بتعزيز تقاسم المعارف:

شبكة من *مراكز البحوث والدعم التقني الوطنية والإقليمية والدولية* المرتبطة بمراكز التكيف الوطنية[٢٠]،

(د) وفيما يتعلق بإطار العمل المؤسسي:

---

(١٣) قدمت جزر كوك مقترحاً أولياً في حلقة العمل نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة. <http://unfccc.int/files/adaptation/application/pdf/cookislands_awgcla2_adaptation_workshop.pdf>.

(١٤) قدمت المكسيك اقتراحاً عملياً، وعلى عكس المقترحات الأولية الأخرى التي نوقشت في الفقرة ٤٤، قدم قدم هذا الاقتراح أثناء حلقة عمل بعنوان "الاستثمار والتدفقات المالية من أجل التصدي لتغير المناخ" (انظر الفقرة ٥٤) <http://unfccc.int/files/meetings/ad_hoc_working_groups/lca/application/pdf/mexico.pdf>.

(١٥) قدمت الصين اقتراحاً أولياً في حلقة العمل. <http://unfccc.int/files/adaptation/application/pdf/china_awgcla2_adaptation_workshop.pdf>.

(١٦) قدمت بنغلاديش اقتراحاً أولياً في حلقة العمل (مثل الحاشية ١٢ أعلاه).

(١٧) قدمت جزر كوك اقتراحاً أولياً في حلقة العمل نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة (مثل الحاشية ١٣ أعلاه).

(١٨) قدمت بنغلاديش اقتراحاً أولياً في حلقة العمل (مثل الحاشية ١٢ أعلاه).

(١٩) قدمت الصين اقتراحاً أولياً لحلقة العمل (مثل الحاشية ١٥ أعلاه).

(٢٠) قدمت بنغلاديش والصين وجزر كوك مقترحات أولية في حلقة العمل (مثل الحواشي ١٢ و١٥ و١٣ أعلاه، على الترتيب).

'١' *إطار عمل للتكيف* له مبادئ واضحة بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية، ويربط بشكل واضح بين التكيف والتخفيف. وتشمل الجوانب المحتملة تشجيع البيئات التمكينية والتكنولوجيا والمعلومات والحلول المالية[٢١]؛

'٢' *استراتيجية لتعزيز الموارد والمؤسسات* الموجودة بالفعل من أجل تحديد أولوية الأعمال، مع التفكير في مجموعة من مجالات العمل والتعاون الدولي للمساعدة في وضع برامج وطنية، وتحديد الأعمال ذات الأولوية من جانب مختلف العناصر الفاعلة، والتمويل من موارد متنوعة، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والمؤسسات المالية الدولية[٢٢]؛

'٣' *آلية تنسيق تابعة للأمم المتحدة* لتعزيز أوجه التآزر بين المنظمات والعمليات التي تنطوي على أعمال خاصة بالتكيف[٢٣]؛

'٤' *لجنة للتكيف مع آثار تغير المناخ* في إطار الاتفاقية مهمتها تخطيط الأعمال الدولية وتنظيمها وتنسيقها ورصدها وتقييمها، مع التركيز على بناء القدرات والعمل الفعلي[٢٤].

دال - العمل المعزز بشأن تطوير التكنولوجيات ونقلها لدعم العمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه

٤٥- بعد النظر في هذا العنصر من خطة عمل بالي في الدورة الأولى للفريق[٢٥]، تيسرت المناقشة عن العمل المعزز بشأن تطوير التكنولوجيات ونقلها لدعم العمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه نتيجة لحلقة عمل بعنوان "الآليات الفعالة والأدوات المعززة لإزالة العراقيل، وتوفير حوافز مالية وغيرها من الحوافز من أجل تحسين النهوض بتطوير التكنولوجيا ونقلها إلى بلدان الأطراف النامية، بقصد تشجيع الوصول إلى تكنولوجيات سليمة بيئياً تكون في المتناول؛ وسبل تعجيل التنمية ونشر التكنولوجيات السليمة بيئياً التي تكون في المتناول وترويجها ونقلها"[٢٦]. ووفرت العروض التي قدمها رئيسا الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة

---

(٢١) قدمت سلوفينا اقتراحاً أولياً في حلقة العمل نيابة عن الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء <http://unfccc.int/files/adaptation/application/pdf/eu_awgcla2_adaptation_workshop.pdf>.

(٢٢) قدمت الولايات المتحدة الأمريكية اقتراحاً أولياً في حلقة العمل <http://unfccc.int/files/adaptation/application/pdf/usa_awgcla2_adaptation_workshop.pdf>.

(٢٣) قدمت جزر كوك اقتراحاً أولياً في حلقة العمل نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة (مثل الحاشية ١٣ أعلاه).

(٢٤) قدمت الصين اقتراحاً أولياً في حلقة العمل (مثل الحاشية ١٥ أعلاه).

(٢٥) الوثيقة FCCC/AWGLCA/2008/6 الفقرات ٤٠-٥٦.

(٢٦) <http://unfccc.int/meetings/ad_hoc_working_groups/lca/items/4416.php>.

العلمية والتكنولوجية معلومات أساسية عن العمل المتعلق بذلك والذي تضطلع به الأطراف في هـــاتين الهيئـــتين الفرعيتين. وأشار رئيسا الهيئتان الفرعيتين بصفة خاصة إلى العمل المتعلق بالتنمية ونقل التكنولوجيات[٢٧]. وسلط الرئيسان أيضاً الأضواء على أنشطة رئيسية ذات صلة قام بها فريق الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا[٢٨]، والعمـــل القادم في إطار الهيئة الفرعية للتنفيذ عن استعراض وتقدير فعالية تنفيذ الفقرتين الفرعيتين ١(ج) و٥ من المادة ٤ من الاتفاقية وبرنامج استراتيجي يعده مرفق البيئة العالمية للتوسع في مستوى الاستثمار لأغراض نقل التكنولوجيا.

٤٦- كما ساعدت العروض التي قدمها الأطراف في حلقة العمل على توضيح وتعميق فهم هذا العنصر من خطة عمل بالي وعلاقته بالعمل المعزز بشأن التخفيف والتكيف وعنصر الدعم المالي، مما ساعد على تركيز عمل الفريق مـــن أجـــل استطلاع عناصر محتملة لنتيجة متفق عليها. ولخّص رئيس حلقة العمل العروض التي قدمتـــها الأطـــراف وتبـــادل الآراء والمناقشات في حلقة العمل[٢٩].

٤٧- وشمل النقاش مجالات التركيز المحتمل التالية:

(أ) إزالة العقبات أمام تطوير ونقل التكنولوجيا؛

(ب) تقديم التمويل والحوافز الأخرى؛

(ج) اتفاقات خاصة بالتكنولوجيا للتوسع في العمل التعاوني؛

(د) الترتيبات المؤسسية.

٤٨- وركزت الأطراف على الدور الرئيسي للتكنولوجيا في التصدي لتغير المناخ ووافقت على أن اتخاذ نهج متكامـــل سوف يتطلب توجيه الاهتمام إلى جميع مراحل **دورة تطوير التكنولوجيا**، وهي البحث والتطوير (تكنولوجيات جديدة)، والمشاريع البيانية، والتوزيع والنشر (التكنولوجيات القائمة والمسجلة والمعدلة). وأكد بعض الأطـــراف أيـــضاً أن نقـــل التكنولوجيا ليس كالتجارة في التكنولوجيا.

٤٩- وسلط كثير من الأطراف الضوء على أهمية إيجاد بيئات تمكينية من أجل إزالة **العقبات** التي تعترض التوســـع في تطوير التكنولوجيات ونقلها واجتذاب استثمار القطاعين الخاص والعام. وتشمل المجالات التي يلزم التصدي لها لإيجاد بيئة تمكينية من أجل تطوير التكنولوجيات ونقلها، بالنسبة لمقدمي التكنولوجيا ومتلقيها على حد ســـواء، حقـــوق الملكيـــة

---

(٢٧) المقررات ٤/م أ-٧ و٣/م أ-١٣ و٤/م أ-١٣.

(٢٨) وخاصة بشأن وضع مؤشرات أداء لنقل التكنولوجيا؛ وبشأن تحديد وتحليل وتقدير موارد التمويل القائمة والجديدة لأغراض تطوير التكنولوجيات ونقلها؛ وبشأن استراتيجية طويلة الأجل لتسهيل تطوير التكنولوجيات ونقلها.

(٢٩) <http://unfccc.int/resource/docs/2008/awglca2/eng/crp02.pdf>.

الفكرية، والسياسات الداخلية، واللوائح والمعايير، والترتيبات المؤسسية. وسلط كثير من الأطراف أيضاً الضوء على الدور الهام الذي يقوم به القطاع الخاص في تطوير التكنولوجيات ونقلها.

٥٠- وأشارت الأطراف إلى قيمة التعاون الدولي أثناء المراحل المختلفة لدورة التكنولوجيا. وهذا يشمل البحث والتطوير التعاونيين، وتعزيز وتحسين الشبكات بين برامج الامتياز الوطنية والإقليمية، وتقاسم خرائط الطريق الخاصة بالتكنولوجيا، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي.

٥١- واعتبر نقص القدرة البشرية والمؤسسية، بما في ذلك القدرة على استيعاب التكنولوجيات الجديدة، من بين **الحواجز** الرئيسية التي تعترض طريق البلدان النامية للحصول على تكنولوجيات سليمة بيئياً وتشغيلها وصيانتها ونشرها على نحو أفضل. واقترحت الأطراف أن يكون تعزيز وبناء القدرات عنصراً أساسياً في إطار معزز لنقل التكنولوجيا.

٥٢- وتشمل المقترحات المحددة التي قدمتها الأطراف:

(أ) إنشاء **آلية دولية جديدة لتطوير التكنولوجيات ونقلها**. وتشمل العناصر الرئيسية للآلية المقترحة ما يلي:

'١' *إطار معزز لتطوير ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً*، بما في ذلك التوسع في دعم الموجود منها، وإنشاء آليات وأدوات تمويل جديدة[٣٠]؛

'٢' *إنشاء صندوق متعدد الأطراف لحيازة التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي في إطار الاتفاقية*[٣١]. ويمكن استخدام موارد الصندوق لتمويل نشر التكنولوجيات القائمة، وشراء تراخيص التكنولوجيات المسجلة، وتقديم حوافز للقطاع الخاص، ودعم التعاون الدولي في مجال البحث والتطوير، ودعم رأس مال المجازفة القائم على شراكة بين القطاعين العام والخاص، وإزالة الحواجز. وفيما يتعلق بالدول الصغيرة الجزرية النامية، يمكن استخدام الصندوق للتعجيل بتطوير نقل تكنولوجيات الطاقة المتجددة؛

'٣' *ترتيب مؤسسي* لإدارة الصندوق، واعتماد أنشطة تطوير التكنولوجيا ونقلها، وإقرار برامج وطنية. ويمكن لهذا الترتيب أن يتخذ شكل هيئة فرعية جديدة معنية بتطوير التكنولوجيا ونقلها تنشأ في إطار

---

(٣٠) قدمت آيرلندا اقتراحاً أولياً في حلقة العمل نيابة عن الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء <http://unfccc.int/files/meetings/ad_hoc_working_groups/lca/application/pdf/eu_pres-08-06-02-awglca2_technology.pdf>.

(٣١) قدمت الصين مقترحات أولية في حلقة العمل <http://unfccc.int/files/meetings/ad_hoc_working_groups/lca/application/pdf/china_presentation_on_tt.pdf>, Brazil <http://unfccc.int/files/meetings/ad_hoc_working_groups/lca/application/pdf/tt_brazil.pdf> and Ghana <http://unfccc.int/files/meetings/ad_hoc_working_groups/lca/application/pdf/ghana_presentation.pdf>.

مؤتمر الأطراف، أو مجلس لنقل التكنولوجيا تدعمه أفرقة و/أو مركز لتبادل المعلومات. ويمكن لهذا الترتيب أن يدعم تنفيذ الإطار المعزز لنقل التكنولوجيا[٣٢]؛

'٤' *حوافز* لمكافأة وتقدير تطوير التكنولوجيات ونقلها[٣٣]؛

'٥' تقدير الأداء ورصد سرعة ونطاق تدفق التكنولوجيا وجدوى التخفيضات الناتجة في الانبعاثات[٣٤]؛

(ب) التوسع في **التعاون التكنولوجي** عن طريق تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث والتطوير الخاص بتكنولوجيات معينة، والتعاون المتعدد الأطراف بشأن نشر التكنولوجيا القطاعية، وإقامة مشاريع مشتركة للتعجيل بنشر التكنولوجيا ونقلها، وتقاسم خرائط الطريق الخاصة بالتكنولوجيا؛

(ج) إيجاد **بيئات تمكينية**، لكل من مقدمي التكنولوجيا ومتلقيها على حد سواء، لدعم الاستثمار المحلي والدولي في القطاعين العام والخاص. وقد يشمل هذا تخفيض مدة حقوق الملكية الفكرية وإدخال نظام للتسعير التفاضلي لتشجيع الحوافز وإزالة الحواجز أمام نقل التكنولوجيا، وإعداد أُطر رقابية للاتفاقات الخاصة بالتكنولوجيا في القطاعات المختلفة؛ والنظر في الهياكل والتمويل لتحسين البحث والتطوير والمشاريع الإيضاحية للتكنولوجيات الرئيسية؛

(د) الإسراع **بالبحث والتطوير** في مجال التكنولوجيا عن طريق تحسين شبكات مراكز الامتياز وتعزيز البحوث في المجال العام؛ والعمل التعاوني؛ والملكية المشتركة لحقوق الملكية الفكرية الناتجة؛ والتعجيل بالنقل والنشر عن طريق ترتيب تمويلي عالمي؛

(هـ) إمكانية إنشاء مراكز دولية للبحوث، تقام في أقاليم مختلفة، من أجل تشجيع البحوث في مجال التكنولوجيات الملائمة للمناخ لصالح البلدان النامية.

٥٣- وفيما يتعلق **بالدعم المالي للتكنولوجيا**، أشار بعض الأطراف إلى ضرورة التمييز بين متطلبات التخفيف والتكيف. وبالنسبة لتمويل تكنولوجيات التكيف، قيل إنه من الصعب في معظم الحالات اجتذاب التمويل من القطاع الخاص، ولذلك يجب أن ينصب التركيز على التوسع في استثمار القطاع العام.

---

(٣٢) قدمت الصين وغانا مقترحين أوليين في حلقة العمل (مثل الحاشية ٣١ أعلاه).

(٣٣) قدمت غانا مقترحات أولية في حلقة العمل (مثل الحاشية ٣١ أعلاه).

(٣٤) قدمت الصين والبرازيل مقترحين أوليين في حلقة العمل (مثل الحاشية ٣١ أعلاه).

هاء – العمل المعزز بشأن توفير الموارد المالية والاستثمار لدعم العمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والتعاون التكنولوجي

٥٤- بعد النظر في هذا العنصر من خطة عمل بالي في الدورة الأولى للفريق[٣٥]، تيسرت المناقشة عن العمل المعزز بشأن توفير الموارد المالية والاستثمار لدعم العمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والتعاون التكنولوجي نتيجة لحلقة عمل بعنوان "الاستثمار والتدفقات المالية من أجل التصدي لتغير المناخ"[٣٦]. وقدمت الأمانة عرضاً أشار إلى العناصر ذات الصلة في خطة عمل بالي ولخص العمل الجاري في إطار الاتفاقية. وقدم العرض أيضاً صورة عامة عن الاستثمار والتدفقات المالية اللازمة للاستجابة الفعالة لتغير المناخ واعترف بأن ضمان تنمية يمكنها الصمود أمام تغير المناخ سوف يتطلب التوسع في التمويل، وإيجاد تحولات في أنماط الاستثمار، والاستفادة القصوى من تخصيص الموارد القائمة. ويمكن التصدي لذلك عن طريق ترتيبات مالية في إطار الاتفاقية مباشرة، وإتاحة خيارات مالية من خلال قواعد الاتفاقيات التي تحدد القيمة، وخيارات مالية خارج إطار الاتفاقية وإن كانت ترتبط بها.

٥٥- وساعدت العروض التي قدمتها الأطراف على توضيح وتعميق فهم هذا العنصر من خطة عمل بالي وكذلك علاقته بعناصر أخرى فيها، مما ساعد على تركيز عمل الفريق من أجل التوصل إلى نتيجة متفق عليها لاعتمادها في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف. ولخص رئيس حلقة العمل العروض التي قدمتها الأطراف وتبادل الآراء والمناقشات في حلقة العمل[٣٧].

٥٦- وغطى النقاش مجالات التركيز المحتملة التالية:

(أ) التوسع في التمويل؛

(ب) الاستخدام الأمثل للتمويل؛

(ج) إيجاد بيئات تمكينية وحوافز ملائمة؛

(د) إدارة الموارد المالية في إطار الاتفاقية.

٥٧- وكما ذكر في الدورة الأولى للفريق، وافقت الأطراف على الحاجة إلى موارد مالية مستدامة ويمكن التنبؤ بها من أجل التخفيف والتكيف والتعاون التكنولوجي للتصدي لتغير المناخ.

---

(٣٥) الوثيقة FCCC/AWGLCA/2008/6، الفقرات ٥٧-٦٠.

(٣٦) <http://unfccc.int/meetings/ad_hoc_working_groups/lca/items/4416.php>.

(٣٧) <http://unfccc.int/resource/docs/2008/awglca2/eng/crp03.pdf>.

٥٨- وأشارت عدة أطراف إلى أن الموارد المالية المطلوبة، وفقاً للتقديرات، أعلى بكثير من تلك المتاحة حالياً في إطار الاتفاقية. وفيما يتعلق بالتكيف على وجه التحديد، أشار كثير من الأطراف إلى الحاجة الملحة لتطوير أدوات للتقييم أو التقدير الاقتصادي حتى يتسنى تحديد التكاليف الفعلية للتكيف. وأكد كثير من الأطراف أن هناك حاجة إلى **تمويل إضافي** لأن تغير المناخ يفرض عبئاً إضافياً على التنمية المستدامة.

٥٩- وفيما يتعلق بمصادر التمويل، أشار كثير من الأطراف إلى أن بعض متطلبات التمويل يمكن تلبيتها عن طريق صناديق في إطار الاتفاقية وآليات السوق في حين أن البعض الآخر يمكن تلبيته عن طريق سياسات تمكينية يمكن أن تؤثر على استثمارات القطاعين العام والخاص. وأكد كثير من الأطراف أن آليات السوق واستثمارات القطاع الخاص لن تعمل بصورة جيدة بالنسبة للبلدان النامية، وأنه يلزم استثمار من القطاع العام على نطاق واسع.

٦٠- واقترح عدد من الأطراف إنشاء صناديق جديدة ذات أغراض محددة. غير أن إنشاء العديد من الصناديق الجديدة يمكن أن يسفر عن ضرورة إنشاء آلية كمظلة لتنسيق إدارة جميع الصناديق تحت إدارة مؤتمر الأطراف. وأعربت أطراف أخرى عن قلقها من **التجزئة** المحتملة للموارد المالية خارج إطار الاتفاقية.

٦١- وذكرت الأطراف أيضاً الحاجة إلى بيئات تمكينية. وأشار بعض الأطراف إلى أن إنشاء أطر وطنية قوية أمر ضروري لتعزيز الاستثمارات الملائمة للمناخ بطريقة مجدية من حيث التكلفة.

٦٢- وعلق كثير من الأطراف على المسائل المتعلقة **بإدارة الموارد المالية في إطار الاتفاقية**. وتنطبق مسائل الإدارة على كل من الأموال التي جمعت وعلى الطريقة التي تصرف بها هذه الأموال. وتشمل مسائل الإدارة التي حددت: المساءلة أمام مؤتمر الأطراف، وتمثيل جميع الأطراف تمثيلاً عادلاً ومتوازناً ضمن نظام شفاف للإدارة، والوصول المباشر إلى التمويل، ووضع نهج قطري. واقترحت عدة أطراف مبادئ ينبغي أن تطبق على الموارد المالية التي جمعت أو صرفت في إطار الاتفاقية، بما في ذلك الأسهم، والمسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة، ومبدأ "الملوث يدفع (مبدأ المسؤولية عن التلويث)، والملاءمة، وإمكانية التنبؤ، والاستدامة والتمويل الجديد والإضافي، وتمويل المنح، والوصول المبسط، وأولوية الوصول للبلدان الأكثر تعرضاً.

٦٣- وقدمت الأطراف مقترحات خاصة تشمل ما يلي:

(أ) *صندوق للتكيف في إطار الاتفاقية* ينشأ بتوجيه من مؤتمر الأطراف وتحت سلطاته، *وصندوق عالمي لتغير المناخ* (وقد أشير إلى كليهما في الفقرة ٤٤ أعلاه)، لدعم التخفيف والتكيف والتعاون التكنولوجي. واقترحت الأطراف، كمصادر تمويل محتملة:

'١' التوسع في التمويل من البلدان المتقدمة عن طريق إضافة *نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي* بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية لدعم صندوق التكيف وصندوق متعدد الأطراف لحيازة التكنولوجيا[٣٨]؛

(٣٨) قدمت الصين اقتراحاً أولياً في حلقة العمل.
<http://unfccc.int/files/meetings/ad_hoc_working_groups/lca/application/pdf/china.pdf>.

'٢' *إجراء مزاد على حصة من وحدات الكمية المخصصة* لجميع أطراف المرفق الأول[٣٩]؛

'٣' *ضريبة للانبعاثات الكربونية العالمية* مع إعفاء البلدان التي تقل فيها الانبعاثات السنوية للفرد عن ١,٥ طن من ثاني أكسيد الكربون. وسوف توجه الموارد المتحصلة إلى صندوق متعدد الأطراف للتكيف والتأمين إلى جانب أموال وطنية للتصدي لتغير المناخ[٤٠]؛

(ب) *هيكل تمويل جديد* يتكون من مسارات تمويل مختلفة لتلبية احتياجات محددة مثل حيازة التكنولوجيا وصندوق لنقل التكنولوجيا، وصندوق رؤوس أموال المجازفة للتكنولوجيات الناشئة، وصندوق لبحوث المناخ التعاونية[٤١]؛

(ج) مصادر محتملة أخرى للموارد المالية مثل فرض ضريبة على النقل الجوي الدولي؛ وتوسيع نصيب العائدات على الآليات المختلفة؛ وضريبة على وقود السفن. وفيما يتعلق بالضريبة على النقل الدولي، استرعى بعض الأطراف الاهتمام إلى الأثر المحتمل على اقتصادات تلك البلدان التي تعتمد على التجارة الدولية والسياحة؛

(د) تستطيع البلدان النامية أن تحقق مكاسب من *أرصدة انبعاثات الكربون المسموح بها من أجل تنفيذ إجراءات ملائمة وطنياً للتخفيف* وضرورة إنشاء سوق لأرصدة الانبعاثات هذه بإيجاد طلب عن طريق التزامات بتخفيضات أعمق للانبعاثات بالنسبة لأطراف المرفق الأول[٤٢]؛

(هـ) *مرفق أفريقي مكرس لتغير المناخ* كجزء من هيكل مالي مترابط على نطاق أوسع في إطار الاتفاقية، يجمع بين التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات التي تستجيب لأولويات تغير المناخ في الإقليم، ولتحدياته واحتياجاته المؤسسية والمالية والتقنية الخاصة.

واوا – الخطوات التالية

٦٤- بعد وضع الآراء التي أعرب عنها في الدورة الثانية للفريق في الاعتبار، ولا سيما الآراء والمقترحات التي تقدمت بها الأطراف، دعا الفريق الأطراف إلى تطوير هذه الآراء وتقديم مقترحات نصية محددة، حسب الاقتضاء، وقدر المستطاع، عن عناصر خطة عمل بالي[٤٣].

- - - - -

(٣٩) قدمت النرويج اقتراحاً أولياً في حلقة العمل.
<http://unfccc.int/files/meetings/ad_hoc_working_groups/lca/application/pdf/norway.pdf>.

(٤٠) قدمت سويسرا اقتراحاً أولياً في حلقة العمل.
<http://unfccc.int/files/meetings/ad_hoc_working_groups/lca/application/pdf/switzerland.pdf>.

(٤١) قدمت الهند اقتراحاً أولياً في حلقة العمل.
<http://unfccc.int/files/meetings/ad_hoc_working_groups/lca/application/pdf/India.pdf>.

(٤٢) قدمت جمهورية كوريا اقتراحاً أولياً في حلقة العمل.
<http://unfccc.int/files/meetings/ad_hoc_working_groups/lca/application/pdf/Republic_of_korea.pdf> and
<http://unfccc.int/files/meetings/ad_hoc_working_groups/lca/text/plain/non-paper_from_korea.text>.

(٤٣) الوثيقة FCCC/AWGLCA/2008/8، الفقرة ٢٥.